

من الواقع الاقتصادي

البطالة المقنعة

عباس الغالبي

تعج دوائر الدولة بظاهرة البطالة المقنعة التي قدرتها الاختصاصات الرسمية بما نسبته ٤٠% وهي نسبة مرتفعة بالقياسات العالمية، في وقت تتفق طوابير من الخريجين وحملة الشهادات العليا على أبواب الوزارات كافة بانتظار فرصتها من التعيين الحكومي.

وأزاء هاتين الصعابتين يرى الكثير من الخبراء ان

تنبسط الحرجة الاستثنائية كفيلة بامتصاص الكثير

من العاطلين وحتى المتلقعين من توجه الانظار اليهم

لخلق فرص تعين جديدة او التخفيف من الترهيل

الوظيفي الذي تعاني منه دوائر الدولة ومؤسساتها

المkovية كافه، وهو يليق به اقتصادي بالبطالة

المقنعة.

ولم تكن البطالة المقنعة ولidea الساعية او جاءت تحت ضغط الضررية، وانما انخراط جراء سياسات اقتصادية

قديمة مرکزة تعطي الاولوية للقطاع الحكومي من دون

ان تجعل القطاع الخاص رائدًا في سوق العمل له قبض

السيق في ادارة النشاطات الاقتصادية المختلفة، بحيث

لو كانت هناك افاق استثمارية تتغلب في إطار منظومة

القطاع الخاص بحسب اسعار العمل وفلترة

النشاط الحكومي، وما برأز ظاهر الم Kovية

لها الحق بتشریع قانون الخدمة البدنية لانه

يعتبر قيمة وطنية عليا.

وأشار رايم الى التجربة الكندية فهي الاقرب

إلى القوانين العراقية ويستفيد منها العراق

كثيراً اذا اخذها.

وأضاف رايم : مخصوص الموانئ بين

الحكومة المركبة والإقليم او المحافظة

فالمحافظات بها الحق بفرض ضرائب الرسوم

وضرائب الاستثمار وادا عملت بهذا فانها

تخلق حالة تناقض بين المحافظات الأخرى

لافتة الى أهمية استقلالية الإقليم او المحافظة

ماليا. وبين رايم أهمية هذا المؤتمر كونه

يهدف الى اصلاح النظام الاداري وخلق نظام

خدمة مدینة مهني فعال وشفاف وبناء خدمة

مدنية على أساس استدامة حيث تتمثل

الجمعية العراقية في ترشیح المشروع لحين اتخاذ

الاجراءات بتصحيح الامور الوظيفي لوطني

تقيم الاداء على اسس موضوعية عالمية

حتى يكون الموظفون موجون نحو الناتج

وتحسين نظام المراتجات وتوزيع المكافآت

بين القطاعات المختلفة من خلال المناصفة

والاختبار.

abbas.abbas80@yahoo.com

دعا إلى ضرورة تبني تخطيط ستراتيجي مؤتمراً اصلاح الخدمة المدنية يخلص إلى أهمية تشريع قانوني للنهوض بالأداء الحكومي

ويحقق العدالة والتوازن لدى يكون بالامكان الوصول الى وضع الموظف المناسب في الوظيفة المناسبة والحد من ظاهرة التهرب الوظيفي خاصة في ظل اداء الادارة الوسطى اضافة الى الحد من البطالة المقنعة ومعالجة التنظيم الوظيفي.

ومن جانب المشاركة الاجتماعية قال (تاممي رايم) الخبير والاستشاري الاقسام في الوكالة الامريكية للتنمية : على الدولة ان تصرح بالخصائص المجتمعية في توزيع الاختصاصات بين الحكومة الالكترونية والحكومة المركبة ومحاليس الاتصالات وشبكات

الايجابي والسلبي في هذا القانون بل لها حق

بالقانون المحلي وبهذا فان الحكومة المركزية

لها الحق بتشریع قانون الخدمة البدنية لانه

يعتبر قيمة وطنية عليا.

وأشار رايم الى التجربة الكندية فهي الاقرب

إلى القوانين العراقية ويستفيد منها العراق

كثيراً اذا اخذها.

وأضاف رايم : مخصوص الموانئ بين

الحكومة المركبة والإقليم او المحافظة

فالمحافظات بها الحق بفرض ضرائب الرسوم

وضرائب الاستثمار وادا عملت بهذا فانها

تخلق حالة تناقض بين المحافظات الأخرى

لافتة الى أهمية استقلالية الإقليم او المحافظة

ماليا. وبين رايم أهمية هذا المؤتمر كونه

يهدف الى اصلاح النظام الاداري وخلق نظام

خدمة مدینة مهني فعال وشفاف وبناء خدمة

مدنية على أساس استدامة حيث تتمثل

الجمعية العراقية في ترشیح المشروع لحين اتخاذ

الاجراءات بتصحيح الامور الوظيفي لوطني

تقيم الاداء على اسس موضوعية عالمية

حتى يكون الموظفون موجون نحو الناتج

وتحسين نظام المراتجات وتوزيع المكافآت

بين القطاعات المختلفة من خلال المناصفة

والاختبار.

اما من حيث المقدمة والكافأة والمتطلبات المقررة

لاشغال الوظيفة كذلك عم التعيين بين الوظيفة

والدرجة المالية وعدم التقديم بالشروط المقررة

قانوناً نفذ جبار وحيد مدير الدائرة

القانونية في وزارة المالية : بعد بدء دور

الاقتصادية والتفاعل الاجابي مع المحيط

العامي وروضاً من حيث المقدمة

عدا من التعيينات والضوابط تمهيل تنفيذ

الإجراءات بتصحيح الامور الوظيفي لوطني

واوضح وحيد على الرغم من ذلك فاننا

نلاحظ باز الوظائف والجهات غير المرتبطة

الصوصوص القانونية التي تلزم الدوائر باغداد

هيكلية وظيفية وووصفت وظيفي لوطني

الخاصية مثل احتساب الراتب على اساس

الشهادة الدراسية ومدة الخدمة بغض النظر

والاختبار.

بادرة هذه المصاالت وفق ظروف الدولة

غير عرقية ومن هنا حصل التباين لاختلاف

الأنظمة الادارية وتشرعيتها.

قانوناً نفذ جبار وحيد مدير الدائرة

القانونية في وزارة المالية : بعد بدء دور

الاقتصادية والتفاعل الاجابي مع المحيط

العامي وروضاً من حيث المقدمة

عدا من التعيينات والضوابط تمهيل تنفيذ

الإجراءات بتصحيح الامور الوظيفي لوطني

واوضح وحيد على الرغم من ذلك فاننا

نلاحظ باز الوظائف والجهات غير المرتبطة

الصوصوص القانونية التي تلزم الدوائر باغداد

هيكلية وظيفية وووصفت وظيفي لوطني

الخاصية مثل احتساب الراتب على اساس

الشهادة الدراسية ومدة الخدمة بغض النظر

والاختبار.

بادرة هذه المصاالت وفق ظروف الدولة

غير عرقية ومن هنا حصل التباين لاختلاف

الأنظمة الادارية وتشرعيتها.

قانوناً نفذ جبار وحيد مدير الدائرة

القانونية في وزارة المالية : بعد بدء دور

الاقتصادية والتفاعل الاجابي مع المحيط

العامي وروضاً من حيث المقدمة

عدا من التعيينات والضوابط تمهيل تنفيذ

الإجراءات بتصحيح الامور الوظيفي لوطني

واوضح وحيد على الرغم من ذلك فاننا

نلاحظ باز الوظائف والجهات غير المرتبطة

الصوصوص القانونية التي تلزم الدوائر باغداد

هيكلية وظيفية وووصفت وظيفي لوطني

الخاصية مثل احتساب الراتب على اساس

الشهادة الدراسية ومدة الخدمة بغض النظر

والاختبار.

بادرة هذه المصاالت وفق ظروف الدولة

غير عرقية ومن هنا حصل التباين لاختلاف

الأنظمة الادارية وتشرعيتها.

قانوناً نفذ جبار وحيد مدير الدائرة

القانونية في وزارة المالية : بعد بدء دور

الاقتصادية والتفاعل الاجابي مع المحيط

العامي وروضاً من حيث المقدمة

عدا من التعيينات والضوابط تمهيل تنفيذ

الإجراءات بتصحيح الامور الوظيفي لوطني

واوضح وحيد على الرغم من ذلك فاننا

نلاحظ باز الوظائف والجهات غير المرتبطة

الصوصوص القانونية التي تلزم الدوائر باغداد

هيكلية وظيفية وووصفت وظيفي لوطني

الخاصية مثل احتساب الراتب على اساس

الشهادة الدراسية ومدة الخدمة بغض النظر

والاختبار.

بادرة هذه المصاالت وفق ظروف الدولة

غير عرقية ومن هنا حصل التباين لاختلاف

الأنظمة الادارية وتشرعيتها.

قانوناً نفذ جبار وحيد مدير الدائرة

القانونية في وزارة المالية : بعد بدء دور

الاقتصادية والتفاعل الاجابي مع المحيط

العامي وروضاً من حيث المقدمة

عدا من التعيينات والضوابط تمهيل تنفيذ

الإجراءات بتصحيح الامور الوظيفي لوطني

واوضح وحيد على الرغم من ذلك فاننا

نلاحظ باز الوظائف والجهات غير المرتبطة

الصوصوص القانونية التي تلزم الدوائر باغداد

هيكلية وظيفية وووصفت وظيفي لوطني

الخاصية مثل احتساب الراتب على اساس

الشهادة الدراسية ومدة الخدمة بغض النظر

والاختبار.

بادرة هذه المصاالت وفق ظروف الدولة

غير عرقية ومن هنا حصل التباين لاختلاف

الأنظمة الادارية وتشرعيتها.

قانوناً نفذ جبار وحيد مدير الدائرة

القانونية في وزارة المالية : بعد بدء دور

الاقتصادية والتفاعل الاجابي مع المحيط

العامي وروضاً من حيث المقدمة

عدا من التعيينات والضوابط تمهيل تنفيذ